H.E. ABDULLAH BIN NASSER AL KHALIFA
Secretary General of the Supreme Council for Family Affairs, Qatar.
Chair of the Board of Governors DIIFSD

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي بداية أن أرحب بكم واشكر لكم تجاوبكم معنا في المشاركة في هذه الندوة الهامة التي تتصدى لقضية شديدة الحساسية وهي العنف ضد المرأة وأثره على الأسرة. وأن أنقل لكم تحيات صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند. حرم سمو الأمير حفظهما الله. رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. (ورئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للثقافة والعلوم وتنمية المجتمع) وتمنيات سموها لأعمال ندوتكم هذه بالنجاح والتوفيق

إن العنف ضد المرأة هو انتهاكٌ صارخ لحقوق الإنسان. ومع ذلك فلا يخلو مجتمع من شكل أو أكثر من أشكاله. فهو يتجاوز كل الحدود مثل الثقافة و الدين و التعليم. والعنف الذي يقع على المرأة في إطار الأسرة هو أكثرها شراسة. وأكثرها انتشارا وتأصلا. وأصعبها في المواجهة لأن يتدثر برداء شرعية مزعومة. وبالرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على هذه الظاهرة إلا أن مردود تلك الجهود لا يزال محدودا على أرض الواقع. مما يستدعى إعادة النظر في المقاربات والمنهجيات المستخدمة في التصدي لها. وتبني منهجا شاملا يتعامل مع أسبابها المباشرة وغير المباشرة. ولا بد. في رأينا. من الأخذ بعين الاعتبار وضع استراتيجيات وسياسات حساسة ومناسبة لطبيعة وثقافة كل مجتمع لضمان نجاحها

السيدات والسادة

إن الحملة التي أطلقها سعادة السيد بان كي مون. الأمين العام للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة يمكن أن توفر قوة الدفع المطلوبة لبناء توافق دولي للقضاء على هذه الظاهرة ويسرني أن أؤكد حرصنا في دولة قطر على دعم هذه المبادرة وإصرارنا على أن نقوم بدورنا في تحقيق أهدافها.

ولقد حرصنا في دولة قطر على التعامل مع قضية العنف ضد المرأة بموضوعية وشفافية. وتبينا سياسة تقوم على الإفصاح والنشر. فمجتمعنا ليس مستثنى من هذه الظاهرة. وليس في هذا الاعتراف ما نخجل منه لأننا نملك الإرادة الصادقة في التصدي لهذه المشكلة بكل الوسائل الممكنة لذلك بادرت صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند إلى إنشاء المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة في عام ٢٠٠٣ . وما تلاها من مبادرات لتوفير الحماية والمساندة للنساء المعرضات للعنف

والتي أخرها إنشاء دار الأمان لحماية النساء المعنفات في عام ٢٠٠٧. وفي إطار حرص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة على تبني المنهج العلمي في رصد الظواهر وتحليلها. فقد تبنى المجلس دراسات ميدانية لتحديد حجم هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها وأشكالها. وقد حققنا بعض هذه الأهداف من خلال أول دراسة مسحية للعنف ضد المرأة في المجتمع القطري في عام ٢٠٠٦. وقد انتهينا مؤخرا من دراسة مسحية أخرى حول العنف ضد المتزوجات في المجتمع القطري. وتساهم هذه الدراسات في وضع سياسات على أساس علمي وموضوعي. وتصميم برامج وخدمات تلبي احتياجات النساء من ضحايا العنف كما أنها تعمل على رفع الوعي المجتمعي بهذه الظاهرة. إلا أن الدراسات لوحدها لا تكفي لذلك نسعى من خلال المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لتحسين طرق تسجيل حالات العنف مما يوفر بيانات أكثر دقة عن حجم وطبيعة العنف ضد المرأة في المجتمع .

إن الحد من العنف ضد المرأة يبدأ بإتباع منهج وقائي يعمل على تجفيف منابع العنف الكامنة في الثقافة العامة وتطوير النظام التعليمي والصحي. وتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وجميعها مسارات قد حققنا فيها تقدم. بالإضافة لذلك. فقد حققنا تقدما في المجال التشريعي من خلال إصدار قانون الأسرة وقانون الإسكان وإعداد مشروعي إجراءات التقاضي في مسائل الأسرة والضمان الاجتماعي. ونحن مستمرون في مراجعة التشريعات المختلفة بهدف إزالة أشكال التمييز منها واقتراح تطوير تلك التشريعات بما يضمن حماية المرأة وجميع أفراد الأسرة .

السيدات والسادة

إن مسيرة القضاء على العنف ضد المرأة طويلة وشاقة. وتتطلب تعاون جميع الشركاء من مؤسسات حكومية وغير حكومية على المستوى الوطني والدولي. ونحن نتطلع إلى اجتماعكم اليوم للمساعدة في وضع علامات نستهدي بها ومن يسير معنا لعل نصل معنا إلى عالم خالي من العنف تنعم فيه نساء هذا العالم بالأمن والكرامة التي هي حق أصيل لهن. وأذكركم وأذكر نفسي في الختام بأخر كلمات رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع "استوصوا بالنساء

وأخيرا. أشكركم وأتمنى لكم طيب الإقامة في دولة قطر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.